المحاضرة التاسعة

المنهج التاريخي

**مقدمة**

التاريخ سلسلة متصلة الحلقات، تتلاحق فيها النتائج بالمقدمات، ويرتبط فيها الماضي بالحاضر بالمستقبل، والظواهر الاجتماعية كالظواهر التاريخية زمانية في أغلب الأحوال وإن كان أغلب الاجتماعيين يميلون إلى سلب الظواهر الاجتماعية صفة الزمانية، إلا أنها ولا شك ترتبط ارتباطا وثيقا بوقائع المجتمع الماضية، تأثرت بها في نشأتها ونموها، كما تدين إليها بوجودها الحالي ولذا فلابد للباحث الاجتماعي من الرجوع إلى الماضي لتعقب الظاهرة منذ نشأتها والوقوف على تغيرها وانتقالها من حال إلى حال.

ومن الضروري أن نفرق في هذا المجال بين علم التاريخ وبين استخدامنا للمنهج التاريخي: "فمهمة علم التاريخ أن يقوم بوظيفة مضادة لفعل التاريخ الذي يسير قدما دون تراجع أو تخلف، وهذه الوظيفة هي محاولة استرداد ما كان في الزمان، لا ليتحقق فعليا في مجرى الأحداث وإنما لكي يستعيد في الذهن وبطريقة عقلية صرفة ما جرت عليها أحداث التاريخ في مجرى الزمان محاولا أن يتصور مجرى هذه الأحداث وكأنه يجرى في اطراد موجه"

أما استخدام المنهج التاريخي في البحوث الاجتماعية فيقصد به الوصول إلى المبادئ والقوانين العامة عن طريق البحث في أحداث التاريخ الماضية وتحليل الحقائق المتعلقة بالمشكلات الإنسانية والقوى الاجتماعية التي شكلت الحاضر، ونحن برجوعنا إلى التاريخ لا نحاول تأكيد الحوادث الفردية ولا نهدف إلى تصوير الأحداث والشخصيات الماضية بصورة تبعث فيها الحياة من جديد، وإنما نحاول تحديد الظروف التي أحاطت بجماعه من الجماعات أو ظاهرة من الظواهر منذ نشأتها لمعرفة طبيعتها وما تخضع له من قوانين، وتعبر بولين يونج عن هذا المعنى بقولها: إننا في البحث الاجتماعي نتعقب التطور التاريخي لكي نعيد بناء العمليات الاجتماعية ونربط الحاضر بالماضي ونفهم القوى الاجتماعية الأولى التي شكلت الحاضر بقصد الوصول إلى وضع مبادئ وقوانين عامة متعلقة بالسلوك الإنساني للأشخاص والجماعات والنظم الاجتماعية.

## أولا : رواد المنهج التاريخي

تنبه عدد كبير من المفكرين الاجتماعيين إلى أهمية المنهج التاريخي ، فطالبوا باستخدامه في البحوث الاجتماعية، نذكر من بين هؤلاء ابن خلدون وفيكو وسان سيمون وأوجست كونت .

**ابن خلدون**

فطن ابن خلدون إلى أن الظواهر الاجتماعية لا تثبت على حال واحدة، بل تختلف أوضاعها باختلاف المجتمعات، وتختلف في المجتمع الواحد باختلاف العصور، فمن المستحيل أن نجد مجتمعين يتفقان تمام الاتفاق في نظام اجتماعي معين وفي طرائق تطبيقه، كما أنه من المستحيل أن نجد نظاما اجتماعا قد ظل على حال واحدة في مجتمع معين في مختلف مراحل حياته.

ولذا طالب ابن خلدون بملاحظة الظواهر ملاحظة مباشرة ثم تعقب الظاهرة الواحدة في تاريخ الشعب الواحد في مختلف الفترات التاريخية مع تحرى صدق الروايات التاريخية، وقياس الاختيار بأصول العادة وطبائع العمران، فإذا لم يقس الغائب من الأخبار بالشاهد منها، والحاضر بالذاهب فربما لا يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق .

وقد اعتمد ابن خلدون في بحوثه على ملاحظة ظواهر الاجتماع في الشعوب التي أتيح له الاحتكاك بها والحياة بين أهلها، وعلى تعقب هذه الظواهر في تاريخ هذه الشعوب نفسها في العصور السابقة لعصره وتعقب أشباهها ونظائرها في تاريخ شعوب أخرى لم يتح له الاحتكاك بها ولا الحياة بين أهلها، والموازنة بين هذه الظواهر جميعا، والتأمل في مختلف شئونها للوقوف على طبائعها وعناصرها وصفاتها وما تؤديه من وظائف في حياة الأفراد والجماعات، والعلاقات التي تربطها بعضها ببعض، والعلاقات التي تربطها بما عداها من الظواهر وعوامل تطورها واختلافها باختلاف الأمم والعصور، ثم الانتهاء من هذه الأمور جميعا إلى استخلاص ما تخضع له هذه الظواهر في مختلف شئونها من قوانين .

وقد تعرض ابن خلدون للصعوبات التي تقابل الباحث الاجتماعي عند استخدامه للمنهج التاريخي نتيجة لعدم صدق بعض الروايات التاريخية، فبعضها صحيح حدث فعلا ، وبعضها زائف لم يقع أصلا ، وبعضها يستحيل حدوثه لأنه لا يتفق مع طبائع الأشياء، ولذا نصح ابن خلدون بعدم الثقة بالناقلين ثقة مطلقة وبتحري الدقة عند الرجوع إلى المصادر التاريخية ونادي بتحقيق الوقائع وتمحيصها قبل الأخذ بها.

**فيكو**

دعا فيكو في كتابه "العلم الحديث" إلى استنباط النظريات الاجتماعية من الحقائق التاريخية، وقد حدد القواعد الأساسية لهذا المنهج فيما يلي:-

١. تحديد الظاهرة المراد دراستها والعمل على تعقبها خلال العصور التاريخية المختلفة للوقوف على تطورها وما تخضع له من قوانين.
٢. جمع الوثائق المتعلقة بالعقائد الدينية والتقاليد والعادات الاجتماعية والحوادث التاريخية ذات الصلة بالظاهرة.
٣. إذا أراد الباحث أن يقف على أحوال الشعوب المتأخرة في العصور القديمة وتعذر عليه أن يقف على أساليب الحياة ومستوياتها بالرجوع إلى الوثائق لزوال هذه الحالات من الحياة المتأخرة، فإن من الممكن الرجوع إلى الأقوام المعاصرة التي تعيش في نفس المستوى الذي كانت تعيش فيه الشعوب التي يدرسها والاستدلال بما هو معروف عما هو مجهول.
٤. القيام بتحليل المصادر ونقدها للتأكد من صحتها.
٥. الاعتماد على علم دراسة اللغات للتأكد من صحة الوقائع التي يذكرها المؤرخون، وفي رأيه أن اللغة هي التي تعبر تعبيرا صحيحا عن وقائع العصر وكل تطور في اللغة يصاحبه تطور في نمط الحياة السائد.
٦. القيام بنصف الحقائق والتأليف بينها الوصول إلى معرفه القوانين التي تحكم الظاهرة موضوع الدراسة.

**سان سيمون**

يرى سان سيمون أن تاريخ الإنسانية سلسلة متصلة الحلقات يتصل ماضيها بحاضرها، بمستقبلها، وأن ملاحظة الماضي هي التي تعين على فهم الحاضر .

ولقد آمن سان سيمون بفكرة التقدم، كما آمن بأن الصراع من مستلزمات التقدم وفي رأيه أننا لا نستطيع تفسير التطور المستمر للظواهر الاجتماعية المختلفة إلا إذا عرفنا تاريخ التطور الذي مر به العقل الإنساني بوجه عام وتاريخ العلوم بوجه خاص ، وهذا التطور مر في مراحل ثلاثة هي : المرحلة الدينية ومرحلة وسط بين الدين والواقعية، ثم مراحله الواقعية، ومعنى ذلك أن يقوم الباحث بالربط بين الظاهرة التي يدرسها وبين الطابع الذي يميز كل عصر من العصور .

ويطالب سان سيمون بالاعتماد على الوثائق المحفوظة والسجلات الرسمية، والاهتمام بالمظاهر التي تتحدها العلوم في تطورها والوصول إلى القوانين العامة التي تخضع لها الظواهر والتي تساعد على التنبؤ العلمي.

ولقد أساء سان سيمون إلى منهجيه بأفكاره القبلية التي كونها عن تقدم الإنسانية، وبوضعه قانونا عاما يسرى على جميع المجتمعات بلا استثناء، مع أن الملاحظ هو وجود مجتمعات جزئية تختلف عن بعضها في طبيعتها وأنظمتها والظروف التي تخضع لها، وليس من الضروري أن يربط الباحث بين الظاهرة التي يدرسها وبين الفترة التي حددها سان سيمون.

**أوجست كونت**

أشرنا سابقا إلى أن كونت قام بتقسيم الظواهر الاجتماعية إلى شعبتين أطلق على الأولى منهما اسم "الاستاتيكا الاجتماعية" بينما أطلق على الأخرى اسم "الديناميكا الاجتماعية" وقد طالب كونت بالاعتماد على الملاحظة والتجربة والمنهج المقارن والمنهج التاريخي في دراسة الظواهر في حالتها الديناميكية.

ويهدف كونت من وراء استخدام المنهج التاريخي إلى الوصول إلى قوانين عامة تحكم ظواهر الاجتماعية في نموها وتطورها، فجميع الظواهر تتطور في وقت واحد ويؤثر بعضها في البعض الآخر ويتأثر به، ولا يستطيع تفسير سير التطور

المستمر لإحدى هذه الظواهر دون أن تكون لدينا فكرة عامة عن تقدم الإنسانية جمعاء، ولتفسير سير التقدم وضع كونت قانون المراحل الثلاثة الذي سبقت الإشارة إليه.

وقد طالب كونت بأن يقوم الباحث بملاحظة الظواهر المختلفة والربط بينها ثم يشرع بعد ذلك في تقسيم طوائف الظواهر التي قام بملاحظتها، وتحديد الفترات والعصور التاريخية تحديدا دقيقا ليسهل عليه معرفه الاتجاهات العامة لكل مظهر من مظاهر التطور كالتطور السياسي أو الديني أو الاقتصادي والوصول إلى القوانين الخاصة بكل مظهر من هذه المظاهر .

## ثانيا: خطوات البحث التاريخي

١- تحديد مشكله البحث .
٢- جمع الحقائق المتعلقة بالمشكلة
٣- تصنيف الحقائق وتحليلها
٤- عرض النتائج .

ونعرض فيما يلي هذه الخطوات بشيء من التفصيل .

### أولا : تحديد مشكله البحث

أشرنا فيما سبق إلى أن الموضوعات التي تهمنا في الميدان الاجتماعي هي التي تتعلق بالظواهر الاجتماعية والثقافية، والعلاقات التي تحدث بين الأفراد والجماعات وما قد يحدث في المجتمع من مشكلات نتيجة لاضطراب العلاقات والأوضاع الاجتماعية، ولذا فإن من الضروري أن تنصب مشكلة البحث على موضوع من الموضوعات التي تدخل في دائرة البحث الاجتماعي .

ويشترط في الظاهرة التي يختارها الباحث أن تكون ممتدة عبر التاريخ لها صفه الاستمرار والدوام النسبي بحيث يمكن تعقبها وتتبع مراحل التطور التي مرت بها والآثار المترتبة عليها، ومن أمثله هذه الظواهر نظام الزواج وما يخضع له من تغير خلال العصور، وتطور وسائل الإنتاج وصلتها بالعلاقات والأنظمة الاجتماعية المترتبة على ظواهر التحضر والتصنيع في المجتمعات المختلفة، فالباحث في أي ظاهرة من الظواهر السابقة لاغني له عن الرجوع إلى الماضي لتتبع الاتجاهات العامة التي مرت بها الظاهرة وللكشف عن القوانين العامة التي تحكمها .

ويراعى عند اختيار المشكلة: الأهمية العلمية للمشكلة ومران الباحث على المنهج التاريخي وطريقة استخدامه وتوفر الوثائق المتعلقة بالمشكلة، وجدة الموضوع مع مراعاة الزمن المخصص للبحث .

### ثانيا: جمع الحقائق المتعلقة بالمشكلة .

بعد أن يستقر رأى الباحث على موضوع من الموضوعات، فإن من الضروري أن يقوم بحصر المصادر إلى تفيده في الحصول على بيانات عن موضوع بحثه، وتنقسم المصادر التاريخية إلى نوعين:-

١. المصادر الأولية : وتشتمل الآثار والوثائق، فالآثار التي خلفها قدماء المصريين كالأهرامات والمعابد والأبنية تعتبر سجلا وافيا لكثير من البيانات التي يحتاجها الباحث عند دراسته لإحدى الظواهر الاجتماعية ذات النشأة التاريخية القديمة، أما الوثائق فتشمل المخطوطات والرسائل والمذكرات والنشرات الإحصائية التي تقوم بنشرها نفس الهيئة التي قامت بجمع البيانات وتبويبها كالتعدادات وإحصاءات الإنتاج الصناعي والزراعي والتجاري وغيرها من نشرات مصلحة الإحصاء والتعداد، وقد تكون هذه السجلات والإحصاءات حكومية كتلك التي تقوم بنشرها مصلحة الإحصاء أو أهلية كتلك التي تقوم بنشرها المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الخيرية والمصانع وشركات التأمين والبنوك وغيرها .
٢. المصادر الثانوية : وهى التي تنقل عن المصادر الأولية كما هو الحال عندما نجد بيانات مصلحه الإحصاء مثلا منقولة في المجلات العلمية أو في كتب المؤلفين الذين يكونون قد استفادوا من هذه البيانات أو تعرضوا لها بطريق أو بآخر.

وتفضل المصادر الأولية غالبا على المصادر الثانوية لأن الأخيرة قد تحتوى على أخطاء نتيجة النقل عن المصادر الأولية وفي أحيان قليله تفضل المصادر الثانوية على المصادر الأولية، وذلك حينما تكون البيانات المنشورة في المصادر الأولية معروضة بصورة بدائية ثم يقوم بعض الأخصائيين بتبويبها ونشرها في صورة أكثر أفاده للباحثين، وفي هذه الحالة يجب التأكد من مدى كفاية القائمين بهذا العمل قبل تفضيل المصادر الثانوية على المصادر الأولية.

تحليل المصادر ونقدها

بعد أن ينتهي الباحث من جمع الوثائق الخاصة به، تبدأ عمليه جديدة ألا وهى عملية تحليل الوثائق ونقدها، ويقوم الباحث الاجتماعي بهذه العملية إذا لم يكن قد سبقه المؤرخ وتزداد الحاجة إلى تحليل الوثائق ونقدها في حالة مرور زمن طويل بين الحادثة وبين تسجيلها واحتمال التحيز في التسجيل.

هذا والتحليل نوعان : أحدهما خارجي والآخر داخلي، ويستخدم التحليل الخارجي للتحقق من صدق النص التاريخي من جهة الشكل لا من جهة الموضوع في حين أن التحليل الداخلي ينصب على النص من ناحية الموضوع لا من ناحية الشكل، ولذا يعتبر التحليل الداخلي أعلى مرتبة وأسمى درجة من التحليل الخارجي، ويحدث في كثير من الأحيان أن يصعب الفصل بين هذين النوعين الخارجي حيث أنهما يتداخلان في أكثر من موضع.

**١. التحليل الخارجي:**

ينصب هذا النوع من التحليل على جانبين أحدهما التحقق من صدق الوثيقة والأخر من مصدر الوثيقة.

أ- نقد الوثيقة

ينبغي أن يتأكد الباحث من صحة الوثائق التي يعتمد عليها، وأن يعني بالتفرقة بين الصحيح منها والمزيف، فقد تكون الوثيقة التي تحت يد الباحث هي الوثيقة الصحيحة التي تركها صاحبها، وقد تكون الوثيقة قد أضيفت إليها إضافات لم يكتبها صاحبها، وقد تكون الوثيقة محرفة في بعض أجزائها أو مزيفة تزييفا مقصوداً.

فإذا كانت الوثيقة التي تحت يد الباحث هي التي تركها صاحبها فما عليه إلا أن ينقلها كما هي دون حذف أو إضافة.

وإذا لم تكن الوثيقة مخطوطة بخط المؤلف وتوجد منها نسخة وحيدة فيجب التأكد من خلوها من الأخطاء، واحتمال الخطأ هنا قد يكون نتيجة لجهل الناسخ أو محاولته إصلاح النص حسب فهمه الضيق، أو نتيجة لأخطاء عرضية تنشأ من الناسخ إما بنسيان بعض الألفاظ أو بتشتيت انتباهه أثناء النسخ ، أو بوقوعه في الخطأ أثناء الإملاء.

وفى حالة وجود أكثر من نسخة من الوثائق يجب على الباحث مراعاة ما يلي:-

١. لا ينبغي الاعتماد على أول وثيقة تقع في يده، فقد لا تتوفر فيها الدقة المطلوبة.
٢. يجب مراجعة النسخ للتحقق مما إذا كان بعضها يرجع إلى أصل واحد ، ذلك لأن النسخ التي ترجع إلى أصل واحد تعتبر بمثابة نسخة واحدة.
٣. إذا وجدت نسختان إحداهما أقدم من الأخرى فليس معني ذلك أن الأقدم هي الأصح ، فقد تكون النسخة الأقدم قد أخذت عن نسخة فرعية بينما تكون النسخة الأحدث قد أخذت عن وثيقة أصلية أو قريبة إلى الأصل.

ومن الملاحظ أن نقد الوثائق لا يزيد الباحث علماً بالحقائق التاريخية وإنما يفيد في تصحيح النص والرجوع إلى الأصل الذي كتبه صاحبه.

ب- نقد المصادر

بعد أن يتحقق الباحث من صدق الوثيقة التي يعتمد عليها ينبغي عليه أن يتحقق من شخصية صاحب الوثيقة والمكان والزمان اللذين كتب فيهما، ويتفق المشتغلون بمناهج البحث على أن وجود اسم شخص معين على الوثيقة لا يعني أنه هو صاحب الوثيقة، فقد يكون الاسم قد وضع بقصد الخداع والتمويه، ويرجعون ذلك إلى عوامل منها:-

١. قد تكون الوثيقة قليلة القيمة فتوقع باسم أحد المشهورين لكي ترتفع قيمتها.
٢. قد تكون الوثيقة عظيمة القيمة فتضاف إلى إنسان من أجل تمجيد اسمه مع أن الوثيقة لا تنسب إليه.
٣. قد يكون قصد صاحب الانتحال أن يبين مذهباً معيناً فيضطر إلى أن يكتب كتاباً يبين فيه قوة هذا المذهب أو كيف أن شخصية عظيمة هي التي كتبته أو أنتجته ، ومن أجل هذا يزيف كتاباً أو أثراً بأكمله ويعزوه إلى هذه الشخصية العظيمة.

**٢. التحليل الداخلي**

يقسم التحليل الداخلي إلى نوعين أحدهما ايجابي والثاني سلبي.

أ- التحليل الداخلي الايجابي:

ويقصد به فهم المعني الحقيقي الذي ترمي إليه ألفاظ وعبارات الوثيقة ، ولذا لابد للباحث من قراءة النص عدة مرات قراءة واعية متعمقة حتى يستطيع أن يحدد المعني الذي يرمي إليه صاحب الوثيقة، وقد لا يجد الباحث صعوبة كبيرة في فهم الوثائق الحديثة بخلاف الحال في الوثائق القديمة التي يكون أساليب الكتابة فيها قد تغيرت بتغير العصر الذي كتبت فيه، ويتطلب ذلك من الباحث أن يكون عليما باللغة وأساليبها قديمها وحديثها.

ب- التحليل الداخلي السلبي:

يفيدنا التحليل الايجابي في معرفة المؤلف فقط ، أما التحليل السلبي فيفيد في معرفة الظروف التي وجد فيها كاتب الوثيقة حين سجل ملاحظاته ، وهل قصد إلى تشويه الحقائق أو لم يقصد؟ وللقيام بعملية التحليل الداخلي السلبي ينبغي على الباحث أن يتشكك في صحة الروايات التاريخية حتى تثبت له صحتها، وإلا يأخذ الوثيقة ككل، بل ينبغي عليه أن يحللها جزءاً جزءاً.

**ثالثاً: تصنيف الحقائق وتحليلها ومحاولة الربط بينها**

يستطيع الباحث بمقتضى التحليل الداخلي للمصدر أن يحدد المعاني الحقيقة التي ترمي إليها محتويات الوثائق سواء أكانت هذه المعاني ظاهرة أو خفية، وأن يصل إلى مجموعات من الحقائق الجزئية ، وهذه الحقائق الجزئية لا تصبح لها قيمتها إلا إذا صنفت في طوائف تحتوى كل منها على أمور متجانسة وقد ابتكر العلماء الألمان طريقة تصنيف الحقائق التاريخية على أساس طبيعتها الداخلية إلى حقائق طبيعية ونفسية واجتماعية، والباحث الاجتماعي بالطبع لا تعنيه إلا الحقائق المتعلقة بالجانب الاجتماعي.

وللاستفادة من الحقائق الاجتماعية التي يتوصل إليها الباحث ، تصنف هذه الحقائق عادة على أساس المكان والزمان أو كليهما حتى يمكن الكشف عن الاتجاهات العامة موضوع الدراسة، ومعرفة العوامل والظروف التي خضعت لها في تطورها وتغيرها وانتقالها من حال إلى حال ، وقد اهتم أوجست كونت بهذه النقطة حينما أشار إلى أنه لتتبع نمو الظاهرة وتطورها ينبغي تقسيم التطور إلى مراحل أو سلاسل اجتماعية للوقوف على مبلغ ما أصابها من تحول في كل مرحلة.

**رابعاً : عرض النتائج**

بعد أن ينتهي الباحث من استخلاص الحقائق وإيجاد العلاقات وتعليل النتائج وتفسيرها ، تبدأ خطوة عرض النتائج وهي الخطوة الأخيرة في البحث، وتستلزم هذه الخطوة صياغة النتائج بحيث تتمشى مع الخطوات المختلفة التي استخدمت في الوصول إليها ، وعرض النتائج بمنتهي الدقة مع الإشارة إلى مصدر كل العبارات المقتطفة في البحث، وترتيب المصادر والمراجع حسب أهميتها العلمية.

**أسئلة المحاضرة :**

**السؤال الأول :**

تنبه عدد كبير من المفكرين الاجتماعيين إلى أهمية المنهج التاريخي ، فطالبوا باستخدامه في البحوث الاجتماعية
**تحدثي / تحدث بالتفصيل عن رواد المنهج التاريخي**

السؤال الثاني :
أكمل ما يلى:
١- تنقسم المصادر التاريخية الى .....، .....
٢- تتحدد خطوات المنهج التاريخي في
.....،.....،.....،.....

إجابة السؤال الثاني:
١- تنقسم المصادر التاريخية الى مصادر أولية ، مصادر ثانوية
٢- تتحدد خطوات المنهج التاريخي في تحديد مشكله البحث ، جمع الحقائق المتعلقة بالمشكلة تصنيف الحقائق وتحليلها ، عرض النتائج .

اعداد: zana / تنسيق: mona-2